الاستثمار في السكان الريفيين

لجنة التقييم
الدورة الحادية والثلاثون
روما، 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2025

رد الإدارة على تقييم عمل الصندوق في الدول الجزرية الصغيرة النامية

الوثيقة: EC 2025/131/W.P.2/Add.1

بند جدول الأعمال: 3

التاريخ: 23 أكتوبر/تشرين الأول 2025

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للاستعراض

الإجراء: لجنة التقييم مدعوة إلى استعراض رد إدارة الصندوق على تقييم عمل الصندوق في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

الأسئلة التقنية

عبد الكريم سما
الخبير الاقتصادي الرئيسي
شعبة آسيا والمحيط الهادي
البريد الإلكتروني: a.sma@ifad.org

رد الإدارة على تقييم عمل الصندوق في الدول الجزرية الصغيرة النامية

أولا- مقدمة

1- ترحّب إدارة الصندوق بتقييم عمل الصندوق في الدول الجزرية الصغيرة النامية، كما صاغه مكتب التقييم المستقل في الصندوق. يقيّم التقييم كيفية مساهمة دعم الصندوق في التخفيف من أوجه الضعف، وتعزيز الأطر المؤسسية، وبناء القدرة على الصمود في المجتمعات المحلية الريفية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويقدم التقييم أدلة وتوصيات في الوقت المناسب ستُثري عمل الصندوق في هذه السياقات نظرا لضعف الدول الصغيرة النامية الجزرية في وجه تغير المناخ، والصدمات الخارجية، والقيود الاقتصادية.

2- وتتفق إدارة الصندوق مع ما خلص إليه التقييم من أن نَهج الصندوق متوائم مع الأطر الدولية والإقليمية الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي على وجه التحديد إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) لعام 2014، وخطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية لعام 2024، والإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025، واستراتيجية الصندوق للعمل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية للفترة 2022-2027. وقد ساهمت المشروعات الممولة من الصندوق في زيادة دخل الأسر المعيشية، وحققت مكاسب في مجال الأمن الغذائي في الأقاليم الأربعة التي شملها التقييم (أقاليم آسيا والمحيط الهادي، وأفريقيا الشرقية والجنوبية، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وأفريقيا الغربية والوسطى). وعلاوة على ذلك، تقر الإدارة بأن النتائج كانت متفاوتة، وأن نطاق أثر الصندوق قد قيدته النُهج المجزأة، والتحديات في تحقيق التآزر بين جهود الصندوق في المنح والقروض والشراكات، فضلا عن محدودية توافر بيانات قوية عن الأثر. وسيكون لهذه النتائج دور رئيسي في تعزيز عمل الصندوق في الدول الجزرية الصغيرة النامية في السنوات المقبلة.

3- وفي الوقت نفسه، تشدد الإدارة على أهمية تجنب الازدواجية مع أدوات التشخيص وأدوات تقييم الضعف الحالية، وستنفذ التوصيات من خلال موازنتها مع اعتبارات القيمة مقابل المال، نظرا للحضور المحدود والموارد المحدودة للصندوق في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي المرحلة المقبلة، سيركّز الصندوق على ترسيخ ميزته النسبية في تعزيز التحول الريفي الشامل القادر على الصمود في وجه الظواهر المناخية، مع الاستفادة من الشراكات والابتكار للوصول بالأثر في الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى حدوده القصوى.

ثانيا- الاعتبارات المتعلقة بالنتائج الرئيسية

4- تتفق الإدارة عموما مع نتائج التقييم واستنتاجاته. وتجمع النقاط المعروضة أدناه بين هذه الاستنتاجات والأفكار المستمدة من تجربة التقييم الذاتي.

5- ويستند التحليل الجنساني في التقييم أساسا إلى المتوسطات الإقليمية. ومع الإقرار بأهمية النظر إلى البيانات الإجمالية، تود الإدارة أيضا أن تسلط الضوء على وجود اختلافات مهمة داخل المنطقة الواحدة والتجارب الناجحة على المستوى القطري. ولذلك، فإن الاستنتاجات حول النتائج في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول الجزرية الصغيرة النامية ينبغي بالضرورة أن تكون مصحوبة بتحفظات مهمة. فعلى سبيل المثال، يشير التقييم إلى أن عدة مشروعات في أمريكا اللاتينية والكاريبي وآسيا والمحيط الهادي، وكذلك في أفريقيا الشرقية والجنوبية، ساهمت في التمكين الاقتصادي للمرأة ويشير إلى تحقيق نجاحات ملحوظة. وعلى وجه التحديد، في كل من كوبا، وفيجي، وغرينادا، وكيريباس وتونغا، أوجدت أنشطة مثل معالجة زيت جوز الهند، ونسج الحصير، وتربية الخنازير، وبيع المنتجات فرصا جديدة أمام النساء لإدرار الدخل. وفي جزر القمر، أبلغت النساء المشاركات في إنتاج المحاصيل عن زيادات في الغلة، في حين خففت المشروعات في كوبا، وكيريباس، وجزر سليمان، وتونغا من أعباء العمل من خلال التكنولوجيات والممارسات الموفِّرة لليد العاملة. وازداد أيضا

تأثير النساء في صنع القرار، إذ اضطلعن بأدوار قيادية في لجان مستخدمي المياه في كيريباس وشاركن بفعالية في القرارات المتعلقة بالحصاد والتوزيع في تونغا.

6- وتود الإدارة أن تشدد على الاختلافات بين الأقاليم وداخلها التي أشار إليها التقييم، والتي تضيف فروقات دقيقة مهمة إلى نتائج التقييم بشأن تمكين المرأة اقتصاديا وتخفيف عبء العمل.

7- وتؤكد الإدارة أن عملية التصميم التي يتبعها الصندوق تتضمن بالفعل تحليلات للضعف وتقييمات للهشاشة، بما في ذلك في الدول الجزرية الصغيرة النامية. فعلى سبيل المثال، في غينيا-بيساو وسان تومي وبرينسيبي، طبقت برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الأخيرة وعمليات التمويل الإضافية أطرا متعددة الأبعاد للهشاشة والضعف، بالاستناد إلى تقديرات إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي وتقديرات الهشاشة. وبالمثل، فإن برنامج الفرص الاستراتيجية الإقليمية للصندوق لإقليم المحيط الهادي الذي وافقت عليه مؤخرا لجنة استراتيجية العمليات وستجري مناقشته في دورة المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول، يركز بدرجة أكبر على تقييمات الضعف المتعددة الأبعاد والمراعية للسياق، بما يتواءم مع استراتيجية الدول الجزرية الصغيرة النامية للفترة 2022-2027.

8- وتتفق الإدارة على أهمية تعزيز أوجه التآزر بين القروض والمنح في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما كوسيلة لتجريب النهج المبتكرة وتوسيع نطاقها. وتكتسب أوجه التآزر أهمية خاصة في البيئات التي تعاني من ندرة البيانات، حيث مكنت المنح من تجربة الابتكارات ومنتجات المعرفة. وعلى سبيل المثال، يهدف برنامج "بناء قدرة النظم الزراعية على الصمود في وجه تغير المناخ في ثلاث دول جزرية صغيرة نامية في غرب ووسط أفريقيا - بناء قدرة النظم الزراعية على الصمود في وجه تغير المناخ في ثلاث دول جزرية صغيرة نامية في غرب ووسط أفريقيا"[1] المنفذ في كابو فيردي، وغينيا-بيساو، وسان تومي وبرينسيبي إلى إنشاء شبكة لتبادل المعرفة بين وحدات إدارة المشروعات وتعزيز الابتكارات في مجال القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ. وبالمثل، أسفرت تقييمات الأثر اللاحقة في كابو فيردي، وبابوا غينيا الجديدة[2]، وجزر سليمان[3]، وسان تومي وبرينسيبي،[4] عن أدلة حاسمة لإثراء إعداد المشروعات المستقبلية. وستواصل الإدارة في المستقبل استكشاف خيارات توسيع نطاق الابتكارات التي جُرّبت بالفعل من خلال المنح لتشمل عمليات استثمارية أكبر.

9- وستواصل الإدارة حوار السياسات مع المؤسسات الإقليمية والعالمية المعنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وشارك الصندوق في محافل رئيسية مثل المؤتمر الدولي المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في عام 2024، الذي أدى إلى إطلاق مسار خطة أنتيغوا وبربودا الجديد، وأسبوع الزراعة والحراجة في المحيط الهادئ الذي يُعقد مرتين في السنة. وعلى الصعيد الإقليمي، يسّر الصندوق حوار السياسات من خلال التعاون مع شركاء مثل صندوق التكيف ومجموعة بنك التنمية الأفريقي، في حين عززت المشاركة على المستوى الوطني قدرات الحكومات على التخطيط لبناء القدرة على الصمود في السياقات الجزرية الهشة.

10- وعلاوة على ذلك، تدرك الإدارة أهمية الأنشطة غير الإقراضية، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وإدارة المعرفة والشراكات، على النحو الذي أبرزَه التقييم. ولا تزال هذه المجالات تعاني من نقص التمويل في الدول الجزرية الصغيرة النامية، لكنها تظل حاسمة لتعزيز أثر الصندوق. وتُنفَّذ بالفعل

[1] https://www.adaptation-fund.org/wp-content/uploads/2020/08/AFB.PPRC_.26.a-26.b.45-Proposal-for-Cabo-Verde-Guinea-Bissau-Sao-Tome-and-Principe.pdf.

[2] https://www.ifad.org/ifad-impact-assessment-report-2021/assets/pdf/impact/PNG/BAR_PNG_ISLANDS_RI_BRIEF.pdf.

[3] https://www.ifad.org/en/w/publications/impact-assessment-papafpa-and-papac؛ https://www.ifad.org/en/w/publications/impact-assessment-rural-socio-economic-opportunities-program-poser-.

[4] https://www.ifad.org/ifad-impact-assessment-report-2021/assets/pdf/impact/Solomon-Islands/SOLOMON_ISLANDS_RI_BRIEF.pdf

مبادرات مثل إدماج الرصد الجغرافي المكاني في نظم الرصد والتقييم الخاصة بالمشروعات، ودعم شبكات التعلم بين البلدان، والاستفادة من الشراكات مع الجامعات والمعاهد البحثية.

ثالثا- منظور الإدارة بشأن التوصيات

11- استعرضت الإدارة بعناية النتائج والتوصيات التي قدمها مكتب التقييم المستقل في الصندوق، والتي توفر فرصة قيمة للتعلم وتتفق عموما مع اتجاهها العام. غير أن هناك اعتبارات مهمة تود الإدارة طرحها، كما هو مفصل أدناه.

12- **التوصية 1: اعتماد نهج شامل ومتعدد الأبعاد لبناء القدرة على الصمود في الدول الجزرية الصغيرة النامية**

13- **تتفق الإدارة مع جزء منها.** يُجري الصندوق بالفعل تقييمات منهجية للضعف المرتبط بالمناخ من خلال إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي. وعلاوة على ذلك، تُطبّق بالفعل تقييمات الضعف والهشاشة المتعددة الأبعاد وأطر القدرة على الصمود وتستخدم كعنصر تشغيلي أساسي في مجال العمل التشخيصي في النهج المحدّث للأوضاع الهشة (2024)، وتشكل جزءا من التوجيهات المحدّثة التي تنطبق أيضا على الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتُشكّل هذه التقييمات جزءا أساسيا من عملية إعداد التصاميم، حيث تُثري برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، والمذكرات الاستراتيجية القطرية، وبرنامج الفرص الاستراتيجية الإقليمية، وتصاميم المشروعات، وتوفّر تدابير للتخفيف من المخاطر.

14- وفي ضوء ما تقدّم، فإن موقف الإدارة هو أن إدخال تقييمات قائمة بذاتها إضافية للضعف قد لا يحقق قيمة مقابل المال، إذ إنها قد تنطوي على خطر الازدواجية مع التقييمات القائمة بالفعل. وقد طور الصندوق بمرور الوقت مجموعة من الأدوات التشخيصية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي، والتقييمات البيئية الاستراتيجية لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية، وتقييمات الشراكات الاستراتيجية، وتقييمات الهشاشة، ودراسات الاستهداف. وينبغي أن تعالج أي طبقة إضافية من تقييمات الضعف فجوة محددة بوضوح لا تغطيها العمليات القائمة، وأن يكون لها غرض محدد بوضوح ومتمايز من حيث المخاطر. وسيساعد ذلك على تجنب إثقال كاهل الأفرقة القطرية ووحدات إدارة المشروعات، ولا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث تكون القدرات محدودة في كثير من الأحيان.

15- ومع ذلك، تؤيد الإدارة تماما تعميق فهم أوجه الضعف في سياقات الدول الجزرية الصغيرة النامية، واستكشاف الخيارات المتاحة لتحسين نهج الدول الجزرية الصغيرة النامية في الأدوات والإجراءات القائمة لدى الصندوق. وبالتالي، فهي منفتحة على إمكانية الاستفادة من توصيات التقييم لتنقيح المنظور الخاص بهذه الدول، مع الاستمرار في تطبيق تقييمات الضعف وتحليلاته الجارية، كما ورد أعلاه.

16- **التوصية 2: تعزيز الشراكات الاستراتيجية والتشغيلية والاستفادة منها لتحسين الأداء في سياقات الدول الجزرية الصغيرة النامية.**

17- **تتفق الإدارة** مع هذه التوصية وتود التأكيد أن أهمية الشراكات الاستراتيجية في السياقات الهشة، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، هي مجال عمل رئيسي وميزة تشغيلية في النهج المحدث للأوضاع الهشة (2024). وعلاوة على ذلك، يشير مجال العمل الرابع من استراتيجية الصندوق بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية للفترة 2022-2027 إلى تعزيز الشراكات وتحسين التنسيق.

18- وتقر الإدارة بأهمية تكييف نُهج الشراكة مع السياقات المحددة للدول الجزرية الصغيرة النامية وتوافق على أن الأطر المنظمة هي السبيل إلى تعزيز المشاركة. وعلى المستوى القطري، تتطلب المبادئ التوجيهية لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية والمذكرات الاستراتيجية القطرية بالفعل تحديد الشراكات الاستراتيجية، ويشمل كل برنامج من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية قسما عن "الشراكات الاستراتيجية والتعاون بين بلدان

الجنوب والتعاون الثلاثي" لتوجيه إدارتها ورصدها. وفي المرحلة المقبلة، ستضمن الإدارة دمج تحديد صريح للشركاء المحتملين في هذه العملية القائمة خلال إعداد برامج الفرص الاستراتيجية القطرية. وسيؤدي استخدام هذه الأدوات المؤسسية إلى تعزيز الكفاءة والفعالية. وفي الوقت نفسه، ستحرص الإدارة على أن تستفيد مبادرات الصندوق من الأطر الجديدة مثل برنامج الفرص الاستراتيجية الإقليمية، بمكوّنه المخصص للشراكة والمتوائم مع استراتيجية الدول الجزرية الصغيرة النامية. وستساعد هذه الآليات مجتمعة على دفع الشراكات الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بالأولويات مثل تعبئة الموارد وتبادل المعرفة.

19- وتشمل نُهُج الشراكة الاستراتيجية التي يواصل الصندوق اتباعها حاليا تحسين المبادئ التوجيهية بشأن التعاون في إطار الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، وإقامة شراكات مع شركاء أساسيين. ويعزّز الصندوق المشاركة النشطة والتعاون مع أفرقة العمل المعنية بالهشاشة والأفرقة التقنية التابعة لمصرف التنمية الآسيوي والبنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي. ويشمل التعاون تبادل الأدوات التشخيصية والتقييمات، وتعلم كل طرف من النُهُج التشغيلية لدى الطرف الآخر، والاستفادة المشتركة من النظم القائمة، وكذلك تبادل النُهُج التي تدعم التمويل المشترك.

20- وفي حين أن بناء الشراكات والحفاظ عليها أمران أساسيان، فإن الحضور القطري المحدود للصندوق في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، مقترنا بارتفاع تكاليف السفر، يمكن أن يشكل تحديات عملية. ولذلك، تشدد الإدارة على أهمية تحقيق التوازن بين التخطيط الطموح للشراكات والنهج العملي الذي يضمن أن تظل الشراكات واقعية وقابلة للتنفيذ، مع الاستفادة القصوى من فرص التعاون.

21- **التوصية 3: تكييف النُّهج التشغيلية مع سياقات الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل دعم أكثر فعالية لبناء القدرة على الصمود.**

22- **تتفق الإدارة** مع **ملاحظات** مكتب التقييم المستقل في الصندوق بشأن النهج التشغيلية المحددة التي يتعيّن تكييفها مع سياقات الدول الجزرية الصغيرة النامية وتحيط علما بها. وتلتزم الإدارة بضمان أن يشمل تصميم المشروعات منهجيا عمليات تشخيصية مراعية للسياق، وأن تحدد مسارات ملائمة محليا لبناء القدرة على الصمود والتنويع، وأن تعزز الابتكار والتجريب بالشراكة مع أصحاب المصلحة المحليين والدوليين. وقد تشمل نقاط الدخول التشغيلية إمكانية الوصول إلى الأسواق، وتنويع الدخل، والنظم الغذائية والتغذية، والإدماج الاجتماعي، ولكن اختيار التدخلات المحددة يجب أن يظل مرنا ومدفوعا بأولويات كل بلد.

23- **التوصية 4: تحسين تركيز نظم إدارة المعرفة في الدول الجزرية الصغيرة النامية المتلقية، بما يتماشى مع مواضيع الضعف مقابل القدرة على الصمود والاستفادة من حصائل السياسات وتوسيع النطاق.**

24- **تتفق الإدارة** مع أهمية تعزيز نظم إدارة المعرفة في الدول الجزرية الصغيرة النامية وتحيط علما بها، مع زيادة التركيز على مواضيع الضعف/القدرة على الصمود، والاستفادة من إدارة المعرفة للتأثير في السياسات وتوسيع نطاقها. وتُعد ندرة البيانات عائقا رئيسيا في العديد من هذه الدول. ولمعالجة ذلك، أجرى الصندوق تقييمات أثر لاحقة في بابوا غينيا الجديدة (مشروع الشراكات المنتجة في الزراعة)، وجزر سليمان (برنامج التنمية الريفية – المرحلة الثانية)، وسان تومي وبرينسيبي (برنامج التنمية التشاركية للقطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة، ومصايد الأسماك الحرفية، ومشروع الزراعة التجارية لأصحاب الحيازات الصغيرة)، مما وسّع نطاق قاعدة الأدلة في هذه السياقات الفقيرة بالبيانات. وفي المرحلة المقبلة، سيستكشف الصندوق إمكانية إدماج مثل هذه التقييمات الصارمة في مرحلة مبكرة من دورة المشروع، ويفضَّل منذ بدايتها، بما يتيح الرصد المستمر، ويحسّن إسناد النتائج، ويعزّز التعلم بشأن آليات ونُهج التنفيذ.

25- وبناء على ذلك، يمكن لأدوات الرصد الجغرافي المكاني أن تزيد من تعزيز نظم إدارة المعرفة. فعلى سبيل المثال، كشفت البيانات الساتلية في بابوا غينيا الجديدة عن آثار إيجابية في النشاط الزراعي نتيجة لإعادة تأهيل الطرق، ومن ناحية أخرى عن احتمال فقدان الغابات على طول الطرق التي أعيد تأهيلها. ويمكن أن يؤدي

دمج مؤشرات الاستشعار عن بعد في أطر الرصد والتقييم، مع تدريب موظفي الرصد والتقييم على نظم المعلومات الجغرافية وتحليل الصور الساتلية، إلى الحصول على معلومات أكثر دقة وقائمة على البيانات بشأن تغيّر استخدام الأراضي، وإزالة الغابات، وغيرها من العوامل الخارجية.

26- وأخيرا، تتطلب إدارة المعرفة القوية تعاونا وثيقا مع أصحاب المصلحة. وينبغي إجراء تقييمات الأثر وأنشطة إدارة المعرفة الأخرى باعتبارها عمليات متعددة أصحاب المصلحة تشارك فيها أفرقة المشروعات، والأخصائيين التقنيين، والزملاء في الصندوق، والمؤسسات البحثية. ولا تعزز هذه النُّهج التشاركية أهمية النتائج من ناحية السياسات فحسب، بل تبني أيضا القدرات المحلية لتوليد المعرفة وإدارتها وتطبيقها. وسيساعد إدخال هذه الممارسات بطريقة منهجية في ضمان أن تصبح إدارة المعرفة محركا للتعلم المستمر واتخاذ قرارات قائمة على الأدلة وتحقيق نتائج مستدامة في مجال القدرة على الصمود في الدول الجزرية الصغيرة النامية.